مؤتمر أيوفي ـ البنك الدولي الثاني عشر
المالية الإسلامية ومرحلة تحقيق النمو النوعي وتوحيد المعايير
مملكة البحرين 17-16 سفر الموافق ل 6-5 نوفمبر 2017م

توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي، تقويم الواقع وخارطة الطريق المقترحة

الأستاذ المشارك الدكتور سعيد بوهراوة

مدير قسم البحوث
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية

ISRA الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية
International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance

محتويات العرض

1 مقدمة

2 مفهوم توحيد المرجعية الشرعية

3 الخلفية النظرية المؤسِّسة لتوحيد المرجعية الشرعية

4 بحث إسرا الميداني

5 مقارنة نموذجية بين معيار أيوفي ومعيار البنك المركزي الماليزي

6 مقترح خارطة طريق لتوحيد المرجعية الشرعية

6 خاتمة

محتويات العرض

1 مقدمة

2 مفهوم توحيد المرجعية الشرعية

3 والخلفية النظرية المؤسِّسة لتوحيد المرجعية الشرعية

4 بحث إسرا الميداني

5 مقارنة نموذجية بين معيار أيوفي ومعيار البنك المركزي الماليزي

6 مقترح خارطة طريق لتوحيد المرجعية الشرعية

6 خاتمة

مقدمة

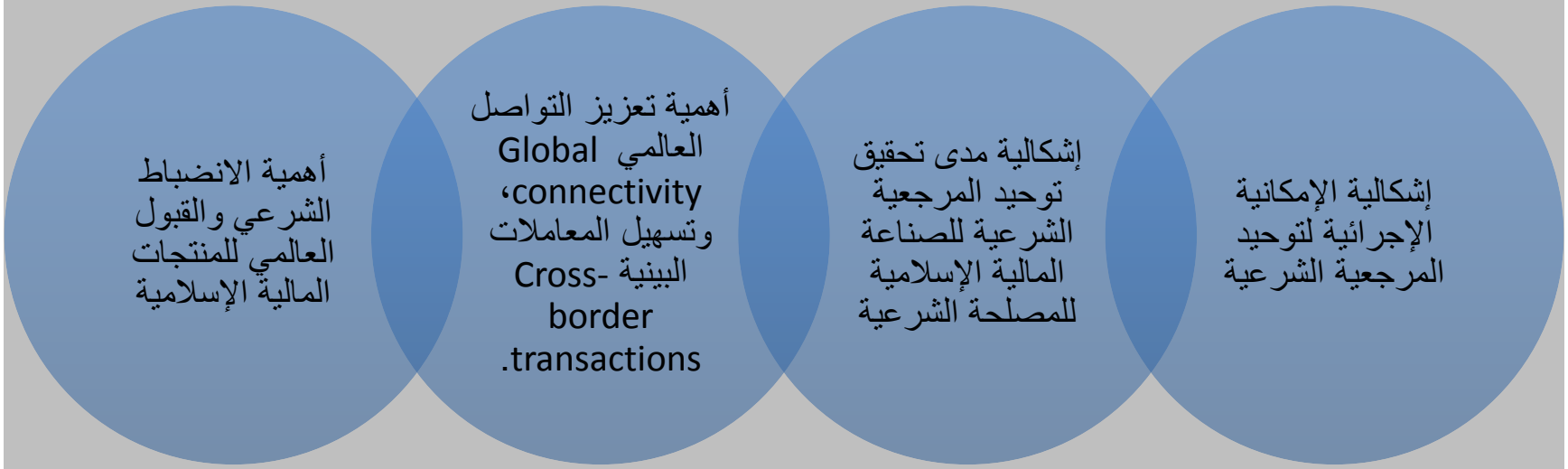
إشكالية الإمكانية الإجرائية لتوحيد المرجعية الشرعية
إشكالية مدى تحقيق توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية للمصلحة الشرعية
أهمية تعزيز التواصل العالمي Global connectivity، وتسهيل المعاملات البينية Cross-border transactions.
أهمية الانضباط الشرعي والقبول العالمي للمنتجات المالية الإسلامية

مفهوم توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية

- الوصول إلى الإلزام محليا بالمعايير الشرعية للمالية الإسلامية التي تصدرها مؤسسة دولية تحظى بتأييد أبرز علماء الأمة الإسلامية.

هل ثمة حاجة إلى مرجعية شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية؟

- **التأسيس النظري لموضوع المرجعية الشرعية**
- الدعوة إلى توحيد المرجعية الفقهية والالتزام بالمذاهب المعتمدة المستقرة وغلق باب الاجتهاد ومنعه خارج المذاهب الفقهية.
- موضوع تقنين الشريعة الإسلامية لضمان توحيد المرجعية.

- **المخالفون لتوحيد المرجعية الشرعية في الإطار النظري**
- أحاديث تؤصل للخلاف وتجعله نتيجة طبيعية للبحث في المظنونات والقضايا الاجتهادية.
- أقوال للسلف - قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: «مَا يَسُرُّنِي باخْتِلاَفِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حُمُرُ النَّعَمِ، وَلَوْ كَانَ رَأْيًا وَاحِدًا لَكَانَ النَّاس فِي ضِيقٍ".
- **المؤيدون**
- نصوصٌ عامة تدعو إلى نبذ الاختلاف واتباع الجماعة قول الله تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا).
- مبادئ أصولية عامة تدعو إلى المقاربة المصلحية

المعارضون لتوحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية

إن التنوع والاختلاف سمة بارزة في الفقه الإسلامي ويضفي مرونة أكبر للصناعة المالية الإسلامية في إدارة التحديات التي تواجهها في بيئة اقتصادية تتسم بالحركية والتغيّر.

إن توحيد المرجعية الشرعية يعوق عملية التطوير والإبداع والابتكار لصناعة وليدة مضت عليها 40 سنة فقط من التأسيس.

إن توحيدها يؤدي إلى التضييق على الاجتهاد الفردي في المالية الإسلامية على من يملك أدوات الاجتهاد.

المؤيدون لتوحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية

إنه لا يمنع من الاجتهاد والابتكار والتطوير كون هذه المرجعية تدعم الاجتهادات الجديدة التي تضيف قيمة للصناعة المالية الإسلامية.

إنه يسهم في تحقيق تنافسية كبيرة للصناعة المالية التقليدية، ويسهل المعاملات البينية cross border transactions.

إنه يحقق شفافية واتساقا أكبر في ممارسات الصناعة المالية الإسلامية.

إنه يعزز ثقة كل الأطراف ذات المصلحة، ويختصر الزمن ويقتصد في التكلفة.

إن عدم توحيدها يأتي بالضد على كل هذه المزايا المذكورة.

تحديات توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية

اختلاف بعض القضايا الأساسية في الأطر القانونية والتنظيمية وانعكاساتها على مسألة توحيد المعايير.
تحدي المواءمة بين طبيعة المعايير ببعدها الدولي والتحديات المحلية التي تواجهها كل سلطة تشريعية على حدة.

تباين مستويات نضج الصناعة المالية الإسلامية وتطورها بين مختلف السلطات التشريعية؛ (البنية التحتية).

تباين تبني المعايير الدولية الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية واعتمادها كاتفاقية بازل وغيرها.

بطء تحديث المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المرشح الرئيس لقيادة هذه المرجعية.

عدم التزام بعض أعضاء المجلس الشرعي لأيوفي بالمعايير الشرعية.

النتائج الميدانية (نتيجة الدراسة الاستقصائية لأيوفي وبحث إسرا الميداني)

بحث إسرا الميداني حول المرجعية الشرعية للصناعة المالية

قامت الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية إسرا بتوجيه من البنك المركزي الماليزي ببحث ميداني بعنوان: "نحو تواصل عالمي أكبر للتمويل الإسلامي: تحليل ميداني للأحكام والتفسيرات الشرعية عبر السلطات التشريعية"

Towards Greater Global Connectivity in Islamic Finance: An Empirical Analysis on Shari'ah Rules and Interpretations Across Jurisdictions

نشر سنة 2015م

البحث من 40صفحة منشور على موقع إسرا

تمت مقابلة أكثر من 36 عالما وعضو هيئة شرعية عليا اختيروا بعناية من 16دولة موزعة على دول التعاون الخليجي وشمال إفريقيا وأروبا وجنوب شرق آسيا.

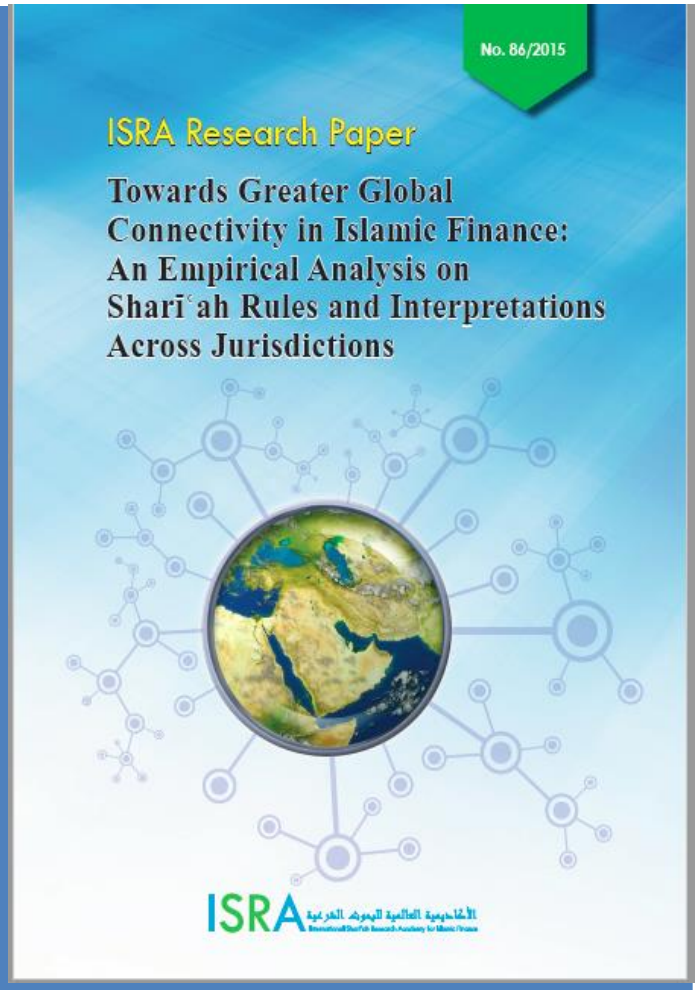

الأسئلة ذات الصلة بتوحيد المرجعية الشرعية

السؤال الثالث: ثمة من لا يرى عد اجتهادات الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية اجتهادا جماعيا؛ كونها لا تمثل إلا جزءا من الأمة، ويزيد عليه أن هذا الجزء يمثل تمثيلا انتقائيا تتحكم فيه عوامل سياسية مصلحية، ولا يخضع بدقة للمقاييس العلمية والكفاية والشفافية. ما تعليقكم؟

	جنوب شرق آسيا	دول مجلس التعاون	شمال إفريقيا	أوربا	المجموع
صحيح	١ (٧,٧٨%)	٤ (١١,١١%)	٥ (١٣,٨٩%)	١ (٢,٧٨%)	١١ (٣٠,٥٦%)
غير صحيح	٣ (٨,٣٣%)	٦ (١٦,٦٧%)	٥ (١٣,٨٩%)	٠ (٠%)	١٤ (٣٨,٨٩%)
صحيح بالنسبة للهيئات الشرعية وغير صحيح بالنسبة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي	٢ (٥,٥٦%)	٢ (٥,٥٦%)	١ (٢,٧٨%)	٠ (٠%)	٥ (١٣,٨٩%)
دون إجابة/مع التفصيل	٣ (٨,٣٣%)	٢ (٥,٥٦%)	١ (٢,٧٨%)	٠ (٠%)	٦ (١٦,٦٧%)
	٩	١٤	١٢	١	

السؤال الرابع: ثمة من لا يرى صوابا إلزام المؤسسات المالية الإسلامية باجتهادات الهيئات والمؤسسات الإسلامية القائمة مثل مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي؛ كون المالية الإسلامية حديثة النشأة لا تتحمل في مرحلتها الراهنة حصر الاجتهاد ضمن هذه المؤسسات، ويستدل على هذا بأن قرار منع الاجتهاد خارج المذاهب الأربعة مع ما فيه من خلاف، ما صار إلا بعد اكتمال المذاهب الفقهية. ما تعليقكم؟

	جنوب شرق آسيا	دول مجلس التعاون الإسلامي	شمال إفريقيا	أوربا	المجموع
اجتهادها ملزم	١ (٢,٧٨%)	٧ (١٩,٤٤%)	٥ (١٣,٨٩%)	٠ (٠%)	١٣ (٣٦,١١%)
اجتهادها غير ملزم	٤ (١١,١١%)	٤ (١١,١١%)	٥ (١٣,٨٩%)	٠ (٠%)	١٣ (٣٦,١١%)
ليس ملزما لكن يفضل الالتزام به	٤ (١١,١١%)	٢ (٥,٥٦%)	٣ (٨,٣٣%)	١ (٢,٧٨%)	١٠ (٢٧,٧٨%)
	٩	١٣	١٣	١	

السؤال التاسع: أين تكمن المشكلة في اختلاف الاجتهادات في مختلف السلطات؛ هل هي في الأصول الاجتهادية؟ أم في البيئة التطبيقية التي تعمل فيها المالية؟ أم في المجتهد نفسه وكفايته؟					
المناطق (الأقاليم)	جنوب شرق آسيا	دول مجلس التعاون الإسلامي	شمال إفريقيا	أوربا	
عقلية المجتهد الذي قد يحمل آراء خارجة عن الأصول الاجتهادية والقواعد الشرعية المعتبرة	٠ (٠%)	٣ (٦٨,٣٣%)	٨ (٢٢,٢٢%)	٠ (٠%)	11
الخروج عن الأصول الاجتهادية والقواعد الشرعية المعتبرة	٠ (٠%)	٤ (١١,١١%)	٤ (١١,١١%)	٠ (٠%)	8
التصور الصحيح للجوانب التطبيقية في المجال المصرفي	٢ (٥,٥٦%)	٠ (٠%)	١ (٢,٧٨%)	٠ (٠%)	3
اختلاف البيئات المصرفية والرقابية والإشرافية في إنفاذ القواعد الشرعية والأصول الاجتهادية وضعف الإرادة السياسية	١ (٢,٧٨%)	٤ (١١,١١%)	٦ (١٦,٦٧%)	١ (٢,٧٨%)	12

السؤال العاشر: هل الاختلاف في الاجتهادات في المالية الإسلامية يخضع للتجاذبات الجغرافية؟ وإذا كان الجواب بنعم، فهل يصح تقسيمه مثلا إلى: دول الخليج وشمال إفريقيا مقابل جنوب شرق آسيا؟ أو: ماليزيا مقابل باقي الدول الإسلامية؟ وهل عندكم تقسيم آخر؟					
المناطق (الأقاليم)	جنوب شرق آسيا	دول مجلس التعاون الإسلامي	شمال إفريقيا	أوربا	المجموع
صحيح	٠ (٠%)	٥ (١٣,٨٩%)	٤ (١١,١١%)	١ (٢,٧٨%)	١٠ (٢٧,٧٨%)
غير صحيح	٥ (١٣,٨٩%)	٦ (١٦,٦٧%)	٦ (١٦,٦٧%)	٠ (٠%)	١٧ (٤٧,٢٢%)
صحيح إلى حد ما	٢ (٥,٥٦%)	١ (٢,٧٨%)	٢ (٥,٥٦%)	٠ (٠%)	٥ (١٣,٨٩%)
ليس مؤكدا	٢ (٥,٥٦%)	١ (٢,٧٨%)	١ (٢,٧٨%)	٠ (٠%)	٤ (١١,١١%)
	٩	١٣	١٣	١	

السؤال 19: من ينبغي أن يأخذ زمام مبادرة تقريب هوة الخلاف بين الاجتهادات الفقهية في المالية الإسلامية					
المناطق (الأقاليم)	جنوب شرق آسيا	دول مجلس التعاون الإسلامي	شمال إفريقيا	أوربا	المجموع
مجمع الفقه الإسلامي	11.11% 4	16.67% 6	25% 9	2.78% 1	55.56% 20
الأيوفي	8.33% 3	11.11% 4	8.33% 3	0% 0	27.78% 10
المؤسسات البحثية والمؤسسات الداعمة	27.78% 10	5.56% 2	8.33% 3	٠ (٠%)	١٠ (٢٧,٧٨%)
البنوك المركزية	2.78% 1	5.56% 2	5.56% 2	0% 0	13.89% 5

مقارنة بين المعايير الشرعية لأيوفي والمعايير الشرعية للبنك المركزي الماليزي

المعايير الشرعية لأيوفي	المعايير الشرعية للبنك المركزي الماليزي
٥٨ معيارا	١٣ معيارا المرابحة. الإجارة. الوعد المضاربة الكفالة. الرهن المشاركة الهبة. الصرف التورق القرض الاستصناع الوديعة المعايير الشرعية ملزمة للمصارف الإسلامية الماليزية وتمت المصادقة عليها من قبل البرلمان باعتبارها ملزمة عند التقاضي

معيار التورّق

أيوفي	البنك المركزي الماليزي
عدد الصفحات ١١ صفحة	عدد الصفحات ٥٠ صفحة (حوالي ٤٠ صفحة بخط معيار أيوفي) امتازت عن معيار أيوفي بتفصيل لاسيما في القضايا التشغيلية
القضية الأولى التي ظاهرها محل خلاف	
تنص الفقرة 4 على أنه من ضوابط صحة التورّق: "– عدم توكيل العميل للمؤسسة أو وكيلها في بيع السلعة التي اشتراها منها وعدم توكل المؤسسة عن العميل في بيعها، **على أنه إذا كان النظام لا يسمح للعميل ببيع السلعة بنفسه إلا بواسطة المؤسسة نفسها فلا مانع من التوكيل للمؤسسة على أن يكون في هذه الحالة بعد قبضه السلعة حقيقة أو حكماً.** – أن لا تجري المؤسسة للعميل توكيلاً لطرف آخر يبيع له السلعة التي اشتراها من تلك المؤسسة. – أن لا يبيع العميل السلعة إلا بنفسه أو عن طريق وكيل غير المؤسسة"	ينص البند 16 "ترتيب الوكالة مع التورق" على شروط وأحكام تفصيلية لاستخدام الوكالة. وينص البند على جواز استخدام الوكالة من قبل كل من طرفي العقد. ومن أهم النقاط المذكورة جواز الاتفاق على الإفصاح فقط عن اسم الوكيل في جميع المستندات المتعلقة بعقد البيع والشراء المنعقد بين الموكل والطرف الثالث. كما ينص البند 17 على جواز تطبيق الوكالة المزدوجة حيث يجوز " أ. قيام أحد الطرفين المتعاقدين بشراء أصلٍ ما لصالح الطرف الآخر بصفته وكيلاً عنه؛ ومن ثم قيامه ببيع الأصل لنفسه بصفته الوكيل أيضاً؛ أو ب. قيام أحد الطرفين المتعاقدين بشراء أصلٍ ما من نفسه لصالح الطرف الآخر بصفته وكيلاً عنه؛ ومن ثم قيامه ببيع الأصل لطرف ثالث بصفته الوكيل أيضاً."

التورق (تابع)

أيوفي	البنك المركزي الماليزي
القضية الثانية	
تنص الفقرة 5 من المعيار على الضوابط الخاصة بتورّق المؤسسة لنفسها على ما يلي: " التورّق ليس صيغة من صيغ الاستثمار أو التمويل وإنما أجيز للحاجة بشروطها، ولذا على المؤسسات أن لا تقدم على التورّق لتوفير السيولة لعملياتها بدلاً من بذل الجهد لتلقي الأموال عن طريق المضاربة أو الوكالة بالاستثمار أو إصدار الصكوك الاستثمارية أو الصناديق الاستثمارية وغيرها، وينبغي حصر استخدامها للتورّق لتفادي العجز أو النقص في السيولة لتلبية الحاجة وتجنب خسارة عملائها وتعثر عملياتها. وعلى المؤسسات تجنب التوكيل عند بيع السلع محل التورّق ولو كان لغير من باع إليها السلعة والقيام بذلك من خلال أجهزتها الذاتية، ولا مانع من الاستفادة من خدمات السماسرة."	لم يقيد المعيار المؤسسات المالية الإسلامية بخصوص تورقها لنفسها. ولكنه وجه في الآونة الأخيرة المصارف على التقليل من إعمال التورّق ما أمكن

المشاركة

المعيار الشرعي لأيوفي	المعيار الشرعي للبنك المركزي الماليزي
عدد الصفحات ٤٤ صفحة	عدد الصفحات ٧٢ (حوالي ٦٠ صفحة بخط معيار أيوفي)

- ليس ثمة اختلاف بين المعيارين إلا من حيث التفصيل حيث كان معيار أيوفي في بعض المحاور أكثر تفصيلا، وكان معيار البنك المركزي في محاور أكثر تفصيلا
- الجديد في معيار البنك المركزي الماليزي البنود المتعلقة بالقضايا التشغيلية وقضايا إدارة المخاطر، وعرض أنواع الهياكل

معالم خطة توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية

أولا: اعتماد جهود توحيد المرجعية الشرعية على كفاءة الأداء بدل الاعتداد بالسبق الزمني وكثرة الأتباع (المرجعية الشرعية لا تفرض فرضا، وإنما يصار إليها عند الاقتناع التام بأنها أفضل خيار شرعي واستراتيجي لتحقيق المصلحة الشرعية ومصلحة كل الأطراف).

ثانيا: اصطفاء الأكفاء من القائمين على هذه المرجعية الشرعية والتبشير بجدواها وتحقيقها لمصلحة الصناعة المالية الإسلامية.

ثالثا: المزاوجة بين الكفاءة والمصداقية، وهذه الأخيرة تكون ثمرة اختيار موضوعي دقيق لا يخضع للإملاءات المذهبية أو السياسية، وإنما يخضع لشرائط منضبطة، في إطار حوكمة شاملة تتناول شفافية التعيين وإحكام الإدارة.

رابعا: تنجيم خطة الوصول إلى توحيد المرجعية الشرعية، (مرحلة دعم المرجعية/المرجعيات المؤهلة للريادة الشرعية - مرحلة المواءمة بينها وبين المرجعيات الشرعية الأخرى- مرحلة التكامل – مرحلة توحيد سلس للمرجعيات الشرعية ضمن مرجعية موحدة مبنية على قناعة نظرية وواقعية)

معالم خطة توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية

خامسا: اعتماد المرونة في إعمال مفهوم توحيد المرجعية الشرعية. فالمخالف في مسائل اجتهادية محدودة للمرجعيات الشرعية لاعتبارات محلية مرتبط بجوانب قانونية، يجب أن لا يعد مخلا بالالتزام بهذه المرجعية الشرعية.

سادسا: مباشرة المشاريع البينية الدولية الهادفة إلى بحث عوائق توحيد المرجعية الشرعية، وتداول سبل توحيدها. وهذا يكون ضمن شراكات بحثية متينة تعتمد الدراسات الميدانية المستقصية لحقائق عوائق توحيد المرجعية الشرعية والمقدمة مقترحات دقيقة وعملية للوصول إلى هذا الهدف.

سابعا: تطوير اللقاءات التنسيقية بين الجهات الرقابية والإشرافية لاسيما المركزية منها. (اللقاءات التنسيقية الدورية بين إدارات الرقابة الشرعية في المصارف المركزية والهيئات الشرعية المركزية، والمجامع الفقهية والمراكز البحثية الدولية).

© ISRA 2015

شكرا
لإصغائكم

ISRA
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية
International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance

Lorong Universiti A,
59100 Kuala Lumpur, Malaysia
General Line: +603-7651 4200
Fax: +603-7651 4242
Email: *info@isra.my*

ISRA
CONSULTANCY

Lorong Universiti A,
59100 Kuala Lumpur, Malaysia
General Line: +603-7651 4200
Fax: +603-7651 4252
Email: *icsb@isra.my*